

### إصدارات شهرية

\* كراسات استراتيجية:  
(عدد مارس ٢٠٠٩) صدر بعنوان:

- العدوان الإسرائيلي على غزة  
قراءة أولية في الآثار و التداعيات  
تأليف: د. حسين توفيق إبراهيم

\* ملف الأهرام الاستراتيجي:  
(مارس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٩: الرأي العام إلى أين؟  
- موازين القوى الحزبية في الانتخابات الإسرائيلية.  
- حزب الله و إيران.. بين التبعية السياسية و المرجعية الدينية.  
- سوريا و مرحلة ما بعد حرب غزة.  
- رهانات الحرب و السلام في الصومال.  
- تجمع صنعاء و البحث عن دور إقليمي.

\* مختارات اسرئيلية:  
(مارس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- انتخابات الكنيست الثامنة عشرة: تقدم اليمين وتحلل اليسار  
وجود الوسط.  
- خالد مشعل: "فوجئنا بعنف الرد الإسرائيلي".  
- أسرار الصدام بين عاموس جلعاد وإيهود أولمرت.  
- أبعاد الأزمة بين الفاتيكان وإسرائيل.  
- الوسط العربي في إسرائيل و انتخابات الكنيست .

\* مختارات إيرانية:  
(مارس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- التحديات تتفاقم أمام المشروع الإقليمي لإيران.  
- الانتخابات الرئاسية و صراع الأقطاب.  
- بعد ثلاثين عاما هل حققت الثورة الإيرانية أهدافها؟  
- الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة.  
- إيران و خيارات أوباما.  
- الأزمة المالية و الاستيراد العشوائي.

\* قراءات استراتيجية:  
(مارس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- الصدمة المالية: خطة مارشال يابانية لإنقاذ الولايات المتحدة.  
- الحرب على غزة، فشل إسرائيل جديد.  
- ما بعد العراق: استراتيجية أمريكية جديدة للشرق الأوسط.  
- إيران ثلاثون عاما على الثورة.  
- سلطان آخر الزمان: من يحكم إيران.

### نصف دستة اتهامات لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية!؟

د. عبد المنعم سعيد

لقد مرت ثلاثة عقود على معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية؛ وربما لم يحدث في التاريخ المصري أن اختلف المصريون والعرب حول قضية مثلما اختلفوا على هذه القضية. ولا أظن أن مثل هذا الخلاف سوف يختفى في المستقبل القريب. وطالما بقى الصراع العربي- الإسرائيلي قائما. فإن وجهات النظر سوف تظل متباعدة وخاصة كلما دخل الصراع واحدا من أحداثه الدرامية. ومع ذلك يظل تحرير الخلاف ضروريا. لوجه الحقيقة أولا. ولوجه التاريخ ثانيا. ولوجه الله في كل الأحوال. حيث توازي الخلاف دائما مع أكبر عمليات التضليل و خلط الأوراق وبعثرتها في كل الاتجاهات. مع تأثير كل ذلك على سياسات حاضرة و جارية وكلها تكاليف مال ودم. ولظروف المساحة فإن ستة اتهامات شائعة تخص المعاهدة تستحق التنويه و المناقشة أمام الرأي العام. وربما الأهم أمام السياسيين الذين لا يزال أمامهم الاختيار ما بين خيارات صعبة و أحلاها دائما مر وعلقم.

والتهمة الأولى الموجهة إلى معاهدة السلام هي أنها لم تحقق شيئا. وهي جملة جري دوما بتلقائية غريبة و كأن القائل لا يعرف أولا أن شبه جزيرة سيناء البالغة ٦١ ألف كيلومتر مربع. أو ثلاثة أمثال الدولة الإسرائيلية. أو ٩٠٪ من الأراضي المحتلة في حرب يونيو ١٩٦٧. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الاتفاقية وضعت الأساس التي تتم عليها المفاوضات التالية مع الأطراف العربية المحتلة حينما وضعت «إطارا» لحل القضية الفلسطينية جاءت على أساسه اتفاقيات أوسلو والتي بمقتضاها أول سلطة فلسطينية في التاريخ على الأراضي الفلسطينية و على الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة. كما أن الاتفاقية-استنادا إلى اتفاق كامب دافيد السابق عليها- نصت بوضوح على أن السوابق الواردة فيها يتم تطبيقها على بقية الأراضي العربية المحتلة. وهو ما جرى بالفعل في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية التي حررت الأراضي الأردنية المحتلة. وبالنسبة لسيناء فإنها لم تكن فقط أرضا محتلة تم تحريرها من الأيدي الأجنبية وهو ضروري للشرف المصري. وإنما لأن سيناء أيضا قيمة اقتصادية عظيمة بتربولها و سياحتها. ومكانتها الجيو اقتصادية والتي للأسف لم تستغل منها إلا القليل.

التهمة الثانية تأتي فورا بعد تبيان فجاجة التهمة الأولى. حيث يقال أنه في تبرير الاتفاقية كان تحقيق الرخاء واحدا من أهم أهدافها. فأين ذلك من حال مصر الآن بما فيها من تعب و عنق اقتصادي؟ والإجابة على السؤال لها جانبين: الأول يتعلق بالتكلفة الاقتصادية لمصر لو أنها لم توقع هذه الاتفاقية. حيث كان سيستحيل على الدولة المصرية أن تبقى الاحتلال قائما. أو تقول الدولة المصرية للشعب المصري أنها تنتظر اللحظة المناسبة للقيام بمعركة التحرير. ولكن اليقين هو أن مصر كانت سوف تشن حربا كل عقد على أقل تقدير حتى تستعيد أراضيها السليبة. وعلينا أن نتخيل دولة في حالة حرب لثلاثة عقود و آثار ذلك على بنيتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. والثاني. أن تنمية أي بلد تعتمد على الظروف الإقليمية الملائمة- أن تكون في حالة سلام- و على قدرة أبنائها على بنائها و تحقيق الرخاء فيها بالحكمة الاقتصادية و العمل الشاق. و على مدى الثلاثين عاما الماضية عمل المصريون بجد. و أعادوا بناء مدن القناة الثلاثة التي تم تدميرها أثناء الحرب. و أعادوا سكانها اللاجئين -٢ مليون- إلى بيوتهم. ولكن الحكمة الاقتصادية لم تكن دائما سائدة دائما حيث تم التمسك بفلسفة اقتصاد الدولة و القطاع العام لفترة أطول مما يجب. ومع ذلك فإن التقدم الذي جرى خلال العقود الثلاثة من حيث كافة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية يتفوق على كل العقود السابقة. ولم يحدث من قبل في التاريخ أن بلغ العمر المتوقع للمصريين ٧٢ عاما. ولم يحدث أن بلغت نسبة المتعلمين في سن التعليم ٧٢٪. ولم يتحقق أبدا تلك النسبة المنخفضة من وفيات الأطفال. ولم يجر أبدا أن عاش المصريون على ٦٪ من أرض مصر. وربما لم يحقق المصريون الرخاء. ولم يحدث أن بنى المصريون تماثيل من الرخام «على التربة و أوبرا» كما كان يحلم عبد الحليم حافظ في أزمنة قديمة كانت نسبة المتعلمين فيها ٢٥٪ فقط. ولكنهم بالتأكيد أصبحوا أفضل حالا من عصور سابقة. وما لو كانت حالة الحرب قد استمرت على حالها.

والتهمة الثالثة هي أن للمعاهدة عيوب خطيرة حيث تقيد السيادة المصرية على مناطق من سيناء. والإجابة على ذلك متعددة: أولها أن القيود الواردة على مصر يوجد ما يماثلها على إسرائيل. وثانيها أن هذه القيود لم ترد في الاتفاقية إلا نتيجة موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي نص على إقامة مناطق مقيدة التسليح. ومناطق منزوعة السلاح. وهو ما لم يتم

## كتب

- أزمة الإخوان المسلمين  
تحرير: د. عمرو الشوبكي
- الرأي العام الإسرائيلي: التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية  
تأليف: صبحي عسيلة
- المال والتزاهة السياسية  
تحرير: د. عمرو هاشم ربيع
- النظام السياسي المصري بعد التعديلات الدستورية  
تحرير: د. عمرو هاشم ربيع
- الاستثمارات الأجنبية في مصر: الوعد والحصاد  
وفرض تغيير المسار  
تحرير: أحمد السيد النجار

## ندوات و مؤتمرات

- ١٦-٢٠ يناير:  
عقد المركز بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي ورشة عمل حول "الحوار النقدي بين قوى مختلفة فكرياً"
- ٢٦ يناير:  
عقد المركز بالتعاون مع المنظمة الأفرو مصرية لحقوق الإنسان، ورشة عمل حول "الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر"
- ٢٨ يناير:  
عقد المركز ورشة عمل حول "الأبعاد الاجتماعية والثقافية لسياسات اللامركزية"
- ٢٥ فبراير:  
عقد المركز بالتعاون مع مؤسسة إيث ورشة عمل حول "الكوتا النسائية وتعزيز دور المرأة ومشاركتها السياسية"  
بقاعة اجتماعات المركز- المبنى الجديد
- ١٨ مارس:  
عقد المركز، بالتعاون مع أكسفام، مائدة مستديرة حول "حماية المدنيين في عالم متعدد الأقطاب"  
بفندق فلانكو- الزمالك.
- كما عقد بالتعاون مع برنامج المعونة الأمريكية مؤتمراً حول "رؤى الأحزاب للامركزية" بقاعة الدور الأول- المبنى الجديد

## أنشطة قادمة

- ١٥ أبريل:  
يعقد المركز مؤتمراً حول "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: التجربة المصرية في ضوء الخبرات الدولية"  
المكان: قاعة مؤتمرات مستشفى ٥٧٣٥٧  
الوقت: ٩:٣٠ ص - ٤:٣٠ م

تطبيقه على الجبهة المصرية فقط. وإنما جرى تطبيقه على الجبهة الأردنية. كما جرى تطبيقه على الجبهة السورية ذاتها نتيجة تطبيق اتفاقية الفصل بين القوات بعد حرب ١٩٧٣. والأهم أنه جرى تطبيقه في جميع مراحل المفاوضات السورية- الإسرائيلية. ولأسباب غير مفهومة فإنه لم يحدث أبداً أن حدث أصحاب هذا الاتهام على قيود التسليح الواردة على جبهة الجولان في الحالتين. وثالثها أن التطور الهائل في التسليح، وأساليب الدفاع المتحرك، وبالذات في تكنولوجيا الصواريخ. قد جعل هذه القيود كلها غير ذي بال من الناحية العملية حيث أصبحت الأراضي الإسرائيلية ذاتها هدفاً للإيذاء الشديد في حالة الحرب.

والتهمة الرابعة أن الاتفاقية لم تمنع من استمرار العدوان الإسرائيلي. وكما يقول قائل «تسارع خطى الإسرائيليين في محاولة التمدد والتمكين وتغيير الحقائق على الأرض». وهو قول صحيح ولكنه ناقص تماماً. فالدولة السورية على سبيل المثال. وحيث لم تحدث معاهدة سلام. لم تمنع الإسرائيليين من التمدد وبناء المستوطنات على المرتفعات السورية. وعلى الجبهة اللبنانية فقد كانت ساحة مستمرة للاعتداءات الإسرائيلية وتدمير قدرات الشعب اللبناني عدة مرات مع الاستمرار الدائم في احتلال مزارع شبعا. والثابت أن عملية التمدد والتمكين الإسرائيلي لم تحدث إلا في المناطق التي رفض أصحابها السير مع مصر في طريق السلام والتسوية بينما تم إنقاذ الأراضي المصرية والأردنية من عملية التمدد والتمكين هذه بالحرب وعقد اتفاقية السلام. وإدارة الصراع بحكمة وإستراتيجية محكمة. وكانت النتيجة انكماشاً في الإمبراطورية الإسرائيلية التي تم بنائها من القنطرة إلى القنيطرة خلال حرب يونيو ١٩٦٧.

والتهمة الخامسة هي أن اتفاقية السلام عكست أسلوباً في إدارة الصراع مع إسرائيل ينفي «المقاومة» الواجبة إزاءها بالقوة المسلحة. والحقيقة أن القائمين. وفي مقدمتهم مصر. بالسلام والتسوية والمفاوضات. لم يرفضوا أبداً حق المقاومة وممارسته إزاء وجود عدوان وأراض محتلة. ومن الناحية التاريخية البحتة فإن مصر كانت ليس فقط أكثر من ضحي في المواجهة مع إسرائيل. بل أنها أيضاً كانت أكثر من كبد إسرائيل خسائر فادحة. ولا يوجد في تاريخ المقاومة العربية لإسرائيل بأشكالها المختلفة من حروب وانتفاضات وعمليات انتحارية واستشهادية وإرهابية ما كبد إسرائيل من خسائر مماثل تلك التي خسرتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو في الحروب التي جرت مع مصر قبلها منذ عام ١٩٤٨. فالقضية هنا ليست وضع المقاومة في مقابل التسوية. وإنما كيف توضع كل الأساليب العسكرية والدبلوماسية والسياسية والإعلامية في خدمة هدف بعينه وهو تحرير الأراضي العربية المحتلة. لقد ثبت بما لا يوجد فيه شك أن الأسلوب المصري في التسوية. والذي أدى إلى معاهدة السلام. كان هو الأكثر إنجازاً وتحريراً. والأهم من ذلك كله أنه خلص مصر من عار احتلال أراضيها بينما بقيت أراض أصحاب المنهج الآخر. بلا مفاوضات. ولا تسوية. ولا حتى مقاومة. والتهمة السادسة أن اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية قد جعلت مصر تابعة للولايات المتحدة الأمريكية. وهو قول لا يأتي إلا من في قلوبهم مرض أو أنهم لا يقرأون التاريخ أو أنهم لا يعرفون مصر على حقيقتها قيادة وشعباً ودولة. فبدون التقليل من شأن الولايات المتحدة كدولة عظمى في العالم ينبغي للعقلاء أخذها في الحسبان. فإن ذلك لم يمنع مصر من التصويت الخالف للتصويت الأمريكي في الأمم المتحدة في ٨٣٪ من الحالات (لاحظ أن إسرائيل وافقتها في ٨٧٪). كما أن السجل حافل بالرفض المصري للمطالب الأمريكية للعدوان على ليبيا خلال الثمانينيات. والضغط على الجانب الفلسطيني خلال المفاوضات التي جرت خلال التسعينيات. بل أن مصر التي وقعت معاهدة السلام مع إسرائيل كانت هي وليس غيرها هي التي وقفت في وجه «الهرولة» في التطبيع مع الدولة العبرية. وجعلت من «التطبيع» برودة ودفناً جزءاً من عملية التفاوض العربية مع إسرائيل وذلك في خد دائم لم تريده الولايات المتحدة. وليس سرا على أحد أن كل النصائح الأمريكية للتغيير في الداخل المصري كانت مرفوضة. بقدر ما كان العدوان الأمريكي على العراق مرفوضاً. وما على القائمين بتبعية مصر وأمريكا إلا دراسة حالة من المواجهة بين الدولتين خلال فترة إدارة جورج بوش السابقة. وجرى كل ذلك بينما حصلت مصر من الولايات المتحدة على ما لم تحصل عليه دولة أخرى من أموال وسلاح. عدا إسرائيل: وكان ذلك نتيجة حكمة وقدرة ربما يحين وقت الحديث عنها في وقت آخر.

وربما لم تكن هذه الاتهامات تغطي كل ما يقال. ولكن المساحة غلبت. والزمن في النهاية سوف يحاسب الخاطئ!!

## مصر في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والأزمة العالمية

أحمد السيد النجار

بدأ الحديث عن انتقال تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى مصر متأخراً عدة أشهر. لكن تلك الأزمة العالمية ليست هي البداية بالنسبة للأزمة في مصر حيث كانت تعاني من معدل مرتفع للبطالة يصل حسب البيانات الرسمية الي ٨,٨٪ من قوة العمل المصرية ويصل لأكثر من ثلاثة أضعاف هذا المعدل حسب الدراسات المستقلة كما كانت تعاني من ارتفاع معدل التضخم لمستويات لم تشهدها مصر منذ ١٥ عاماً. وبالمقابل. فإن الجهاز المصرفي المصري لم يكن يعاني أزمة سيولة كذلك التي يعاني منها القطاع المالي العالمي بل يعاني من فائض السيولة بعد إعادة هيكلته وبعد تشديد الضوابط في منح الائتمان بعد أن أصبحت هناك قروض معدومة أو مشكوك في خصيلها وبلغت المخصصات المقابلة لها نحو ٧١ مليار جنيه والمهم من كل هذا أن مصر تعاني من أزمته الخاصة ومن تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وديها في نفس الوقت عناصر إيجابية تساعد علي

مواجهة بعض تأثيرات الأزمة العالمية كما أن تلك الأزمة تنطوي على بعض الفرص الإيجابية التي يمكن أن تساعد على معالجة بعض مشكلات الاقتصاد المصري وهو ما يفتح الطريق أمام تطوير صياغة برنامج مصر لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية بصورة متوافقة مع طبيعة الأزمة في مصر. وإذا كانت أزمات البطالة.. التضخم والأسعار الاحتكارية وعدم عدالة نظام الأجور وتوزيع الدخل والاختلال في الموازنة العامة والميزان التجاري المصري هي أهم المشكلات الاقتصادية المصرية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية فإن تلك الأزمة أثرت سلباً على إيرادات السياحة وحويلات العمالة المصرية في الخارج وعلى إيرادات قناة السويس والتي تأثرت بصورة مضاعفة بسبب القرصنة الصومالية. وتشير التقديرات المترتبة على حالة الاقتصاد العالمي وعلى حالة الاقتصادات التي يتدفق منها السياح إلى مصر وتلك التي يعمل فيها المصريون ويضخون حويلاتهم منها وبناءً أيضاً على التراجع المتوقع في التجارة الدولية والصادرات المصرية من النفط والسلع الصناعية التي أن إيرادات السياحة وحويلات العاملين وإيرادات القناة يمكن أن تنخفض بنسبة ٢٠٪ بما سيحرم مصر من ٥ مليارات دولار يضاف إليها انخفاض قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية بنحو ٧ مليارات دولار ليصبح المجموع نحو ١٢ مليار دولار وهذا الوضع الحرج يتطلب جهداً كبيراً لتحقيق التوازن في ميزان الحساب الجاري من خلال تقليص الواردات غير الضرورية من خلال التفاهم والتفاوض بين الحكومة والمستوردين لمواجهة النقص الكبير من النقد الأجنبي ولتفادي التعرض لعجز في ميزان الحساب الجاري وهو عجز سيقع لا محالة إذا لم يتم تقليص الواردات بقوة كما أن هناك ضرورة لتمصير المشتريات الحكومية من السلع في حالة وجود بديل مصري لأي سلعة مستوردة لصالح الحكومة وذلك لتقليص الواردات والعجز التجاري. والحقيقة أن الأزمة الاقتصادية العالمية تركزت في ضعف الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب سوء توزيع الدخل وما أدى إليه من محاولة إيجاد طلب مفتعل من خلال التوسع في الاقتراض بدون النظر للجدارة الائتمانية مما أدى لموجة هائلة من التعثر والانهيارات في المؤسسات المالية والعقارية وحوادث أزمة سيولة كما تركزت أيضاً في حدوث مستويات غير مسبقة من الفساد والتلاعب وسوء الإدارة واستئثار القيادات العليا في الشركات بدخول أسطورية على حساب حملة الأسهم ومستقبل الشركات في غياب الرقابة الحقيقية على تلك القيادات الإدارية والشركات الكبرى كما تركزت أيضاً في فساد السياسات المالية والنقدية الأمريكية وسوء استغلال الإدارة الأمريكية لوضع الدولار كعملة احتياط دولية للآراء على حساب العالم والافراط المذهل في الاستدانة عبر أذون وسندات الخزانة التي تباع للأجانب والتي وصلت بالديون الأمريكية للعالم إلى قرابة ١٣ تريليون دولار وتمثلت أيضاً في الاختلال الهائل في النظام النقدي الدولي القائم على الدولار كعملة احتياط دولية برغم أنه عملة دولة لم يعد ناتجها المحلي الإجمالي يمثل أكثر من ١٩,٩٪ من الناتج العالمي وفقاً لتعادل القوى الشرائية بين الدولار والعملات الأخرى ولم تعد صادراتها تشكل أكثر من ٨,٥٪ من الصادرات العالمية وتأتي خلف الصين وألمانيا في هذا الصدد كذلك فإن المغامرات العسكرية الأمريكية قد أنهكت الموازنة بعجز أسطوري. وترتبط على طبيعة الأزمة الأمريكية والعالمية فإن إجراءات مواجهتها ركزت على ضخ السيولة وضمان الودائع وأخيراً ضمان الفروض في الولايات المتحدة وركزت أيضاً على تحريك الطلب الفعال بزيادة التحويلات والدعم والإنفاق العام وإعادة الاعتبار لدور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي. أما في مصر فإن الحاجة الأكثر أهمية في مواجهة الأزمة الراهنة تتمثل في تحريك عرض السلع والخدمات من خلال رفع معدلات تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم وتنشيط الاستثمارات الجديدة على أسس تنافسية تتطلب قبول المستثمرين والشركات الحكومية لمعدلات ربح معتدلة أو حتى منخفضة لدعم قدرتهم التنافسية وتمكينهم من السيطرة على السوق المحلية والتصدير وتقليص العجز التجاري الذي بلغ ٢٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. إضافة لإيجاد فرص عمل واسعة النطاق تساهم في معالجة مشكلة البطالة وفي هذا الصدد لابد للدولة أن تستخدم جزءاً من الإنفاق العام في إنشاء مشروعات جديدة في القطاعات التي تملك مصر ميزات نسبية فيها وفي الصناعات عالية التقنية وفي الصناعات التي تقدم بديلاً للواردات. ويمكن الدولة إذا كانت حريصة على نموذجها الليبرالي أن تبيع هذه المشروعات فيما بعد بشرط أن يتم البيع تحت رقابة شعبية ورسمية صارمة حتى لا يحدث فيه فساد كما حدث في برنامج الخصخصة كما يجب توفير حصانة قومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على إعداد دراسات الجدوى واختيار مجال النشاط وتوفير التمويل الميسر والتسويق الداخلي والخارجي وربطها بالمشروعات الكبرى وبالسلاسل التارية المحلية والأجنبية الكبيرة. كما أن مصر مطالبة بتنشيط السياحة الداخلية وتخفيض أسعار سياحة الأفراد والعائلات.

كما أن الحكومة مطالبة بالعمل على تحقيق التوازن التجاري والتوازن في ميزان الحساب الجاري كما أشرنا آنفاً ومطالبة أيضاً باستخدام كل الوسائل الممكنة سواء القائمة على التفاوض والتوافق لكبح الأسعار وبالذات أسعار الواردات اتساقاً مع انخفاض أسعار السلع في الأسواق الدولية بنسبة ٣٦,٥٪ في الاثني عشر شهراً المنتهية في فبراير الماضي أو استخدام القانون لمكافحة الاحتكار والأسعار الاحتكارية الاستغلالية المرتبطة به والتي تشعل التضخم بلا مبرر سوي شراهة ودناءة المحتكرين المستثمرين في ممارساتهم الاستغلالية في سوق الأسمت وبعض السلع الغذائية بما جعل التضخم في مصر يصل إلى ١٣,٥٪ في شهر فبراير الماضي برغم التراجع الكبير لهذا المعدل عالمياً حيث بلغ نحو ٠,٠٪ في الولايات المتحدة ونحو ١,٠٪ في أوروبا بينما تراجعت الأسعار بنسبة ١,٦٪ في الصين وبنسبة أكبر في اليابان ومن الضروري الإصرار على عدم تخفيض سعر الصرف لأن هذا التخفيض إذا حدث سيسبب التضخم في مصر. وإضافة لكل ما سبق فإن مصر مطالبة بتعديل نظام الأجور ورفع الحد الأدنى للأجور لمستويات متناسبة مع تكاليف المعيشة وفي كل الأحوال فإنه يمكن لمصر أن تجابه تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية بل واستغلال نتائجها من أجل معالجة أزمة التضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل شرط أن تتوافر الكفاءة والمرونة والفعالية لدى الإدارة الاقتصادية وأن تبتعد عن السياسات الأيديولوجية الجامدة والتي فشلت عالمياً.

## الاتصال بنا

مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام  
شارع الجلاء - الدور الحادي عشر - مبنى الأهرام الجديد  
- تليفون: ٢٥٧٨٦٠٣٧  
- فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩  
- الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahram.org.eg>  
- البريد الإلكتروني: [acpss2@ahram.org.eg](mailto:acpss2@ahram.org.eg)